المصـــــدر : البلاد
التـــاريخ : 31-01-2008 العـــدد : 18692
الصفحـات : 2 المسلسل : 22

غير واضحة تصوير

افتتح ندوة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة .. السياري:

هدف الحكومة أن تكون المملكة في مصاف الاقتصاديات العشرة الأولى الأكثر جذبا للاستثمار في ٢٠١٠م

المصـــــدر : البلاد
التـــاريخ : 31-01-2008 العـــدد : 18692
الصفحـات : 2 المسلسل : 22

المبادرات وفوائض الميزانية مكنت من إطلاق مشاريع تنموية هامة

الرياض - واس

افتتح معالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي حمد بن سعود السياري امس ندوة "تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة" التي يستضيفها المعهد المصرفي بالرياض.

وتهدف الندوة التي تنظم بالتعاون بين مؤسسة النقد العربي السعودي ومؤسسة التمويل الدولية الى التعرف على أفضل أساليب تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة المتبعة عالمياً وعرض للمعايير العالمية في تقييم الجدارة الائتمانية للمنشآت وأهمية دور مؤسسات التصنيف الإئتماني في التقييم الإئتماني.

والقى مدير عام المعهد المصرفي جمعان الوقداني في بداية الندوة كلمة رحب فيها بمعالي المحافظ والحضور من داخل المملكة وخارجها ومن مؤسسة التمويل الدولية التي تشارك في تنظيم هذه الندوة وشكر البنوك والمصارف وصندوق التنمية الصناعية السعودي ممثلا ببرنامج كفالة على دعمهم ورعايتهم لهذه الندوة.

وقال "ان هذه الندوة تأتي ضمن توجه المعهد المصرفي لتوفير المناخ الملائم لتبادل الافكار والمعلومات بين المصارف في المملكة العربية السعودية والمؤسسات المالية المتخصصة في المنطقة والعالم بهدف تبادل الخبرات والمعارف لخدمة قطاعنا المصرفي".

وأضاف "أنه تم اختيار موضوع الندوة لما له من أهمية بالغة لكافة المستفيدين خاصة المصارف كونها المساهم الرئيسي في تنمية هذا النشاط" مشيراً إلى أن الندوة تبحث في أفضل الممارسات والخدمات المصرفية وتركز على أهمية ايجاد آلية معيارية تهدف إلى تحسين جودة القرارات الائتمانية لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بما يخدم مصالحها ويسهم في تنميتها ويدعم نموها في خدمة الاقتصاد الوطني. ثم ألقى معالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي كلمة قال فيها "إن الاقتصاد السعودي شهد خلال السنوات الاخيرة تطورات إيجابية بسبب عوامل كثيرة ومنها استمرار المبادرات الهيكلية والتنظيمية التي تم اتخاذها وكان آخرها إعادة هيكلة النظام القضائي" مؤكداً أن هذه التطورات ساهمت بدور فاعل في النشاط الاقتصادي لمختلف القطاعات بما فيها القطاع المالي وأوجدت مناخاً مناسباً لنمو مستدام ولذلك حقق الاقتصاد السعودي معدلات نمو جيدة في السنوات الخمس الماضية.

وأفاد معاليه أن حكومة خادم الحرمين الشريفين وضعت هدفاً لها بأن تكون المملكة العربية السعودية في مصاف الاقتصادات العشرة الاولى الأكثر جاذبية للاستثمار في عام 2010م ولذلك فإن فتح قطاعات اقتصادية إضافية أمام الاستثمار الأجنبي المباشر ينسجم والإصلاحات الاقتصادية المستمرة بهدف تطوير البيئة الاستثمارية في المملكة مشيراً إلى أن مؤسسة التصنيف العالمية ستاندر اند بورز قامت برفع درجة التصنيف الائتماني السيادي للمملكة إلى AA-. ووفقاً لمؤشر البنك الدولي لتيسير ممارسة أنشطة الأعمال تم رفع تصنيف المملكة من المرتبة الثامنة والثلاثين في عام 2006 إلى المرتبة الثالثة والعشرين في عام 2007م.

وقال السياري "في عام 2007م واصل الاقتصاد الوطني نموه المتميز للعام الخامس على التوالي حيث ارتفع الناتج المحلي الاجمالي الإسمي للقطاع الخاص غير النفطي بنسبة 7.6 بالمئة وإضافة إلى ذلك تحسن الوضع المالي للحكومة بصورة ملحوظة في السنوات الاخيرة ومنذ عام 2003 مكنت فوائض الميزانية الحكومة من تخفيض الدين العام بشكل ملحوظ وزيادة انفاقها على البنية التحتية والقطاعات الاجتماعية". وأضاف "ان المبادرات السابقة مصحوبة بفوائض الميزانية الاخيرة مكنت الحكومة من إطلاق عدد من المشاريع التنموية الهامة والتي صممت لتطوير البنى التحتية المادية والاجتماعية للبلاد".

وأشار معالي محافظ مؤسسة النقد إلى أن الحكومة تولي اهتماماً خاصاً للتعليم والتدريب وتنويع الاقتصاد وإيجاد فرص عمل وتعزيز إمكانيات النمو وأحد الجوانب الرئيسة لإصلاحاتنا الاقتصادية تشجيع القطاع الخاص ومشاركته الفعالة في جميع نواحي الاقتصاد وخاصة في قطاعات التصنيع والتشييد والخدمات.

وفيما يتصل بموضوع الندوة قال معاليه "لقد أظهرت التجربة أن تأسيس ودعم المنشآت الكبيرة فقط لا يمثل أفضل وانسب الحلول لدفع عجلة التنمية الاقتصادية لذا فإن تشجيع تطلعات الأفراد لأخذ المبادرات وتعزيز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودمج انتاجها من السلع والخدمات بالنشاطات الانتاجية والخدمية للمنشآت الكبيرة سوف يكون ضرورياً أيضاً لتعزيز العملية التنموية" مشدداً على أهمية زيادة الاهتمام بتعزيز قدرة مؤسسات الاعمال الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من التغلب على الصعوبات وتزويدها بالتسهيلات والدعم والحوافز الحيوية التي ستعود على الاقتصاد بأعظم الفائدة.

وأفاد السياري أن المؤسسات الصغيرة

المصـــــدر : البلاد
التـــاريخ : 31-01-2008 العـــدد : 18692
الصفحـات : 2 المسلسل : 22

والمتوسطة تعتبر الركن المحوري لعملية التنمية الإجتماعية والاقتصادية نظرا لاثرها الاقتصادي الكبير على مستوى كافة القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد حيث تمارس دورا رائدا في توسيع القاعدة الإقتصادية وتحقيق التكامل الإقتصادي بين كافة القطاعات كما تساهم في خلق فرص جديدة للتوظيف وتحسين أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل معدل الاستثمار وحشد المدخرات المحلية وتحقيق قيم مضافة أعلى. وأبان أن من مؤشرات الدور المهم الذي تمارسه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي أنها تشكل نسبة تتراوح بين 60 إلى 90 في المائة من إجمالي عدد المنشآت في معظم دول العالم مما يوضح الاهمية الكبرى لدورها في النمو الاقتصادي والتوظيف مؤكدا أنه وعلى الرغم من الدور المهم الذي يمارسه هذا القطاع الحيوي إلا أنه يواجه العديد من الصعوبات في الحصول على التمويل اللازم حيث يعتمد بصفة أساسية على المدخرات الفردية والعائلية في تلبية كافة متطلباته وعملياته التشغيلية.

وقال "يواجه هذا القطاع مشاكل عديدة من أهمها صعوبة توفير ضمانات كافية للممولين عدم توفر البيانات المالية والإحصائية والافتقار للخبرة وندرة العمالة المدربة وضعف الهيكل الإداري والتنظيمي وعدم القدرة على التخطيط والتنبوء بشكل جيد ومحدودية استخدام التقنية الحديثة والاعتماد بشكل أساسي على الائتمان التجاري "الموردين" في توفير البضائع والسلع" مشيرا إلى أن جميع هذه العوامل تقود إلى تعثر تلك المنشآت الامر الذي يجعلها تواجه عوائق حقيقية للحصول على تمويل ملائم نظرا لانخفاض ملاءتها الائتمانية وارتفاع تكلفة تحليل الملاءة مقارنة بالعائد المتوقع.

واختتم معالي محافظ مؤسسة النقد كلمته بالإشارة إلى أن اقتصاد المملكة العربية السعودية يمر حاليا بمرحلة نمو متسارع في كافة قطاعات الاقتصاد وبوتيرة غير مسبوقة في الماضي مؤكدا أن هذا النمو يتميز بقوة حركة الاستثمار الخاص مما يساعد على زيادة الطاقة الإنتاجية وخلق نمو مستدام.

وقال "إن الحكومة تدعم هذا النمو الديناميكي بسياستها المعلنة حول الإصلاحات الهيكلية والتحرر الاقتصادي كما برهنت في نجاحها في استقطاب استثمارات القطاع الخاص والاستثمار الاجنبي المباشر بشكل رئيس في القطاعات الاقتصادية غير النفطية ولذلك فمن المتوقع والمؤمل أن ينعكس ذلك إيجابا على أداء المنشآت صغيرة ومتوسط الحجم".

كما تحدث في افتتاح الندوة نائب المدير التنفيذي لمؤسسة التمويل الدولية لارس ثونيل الذي أكد على أهمية زيادة فرص الحصول على التمويل أمام المشروعات الصغيرة.

يعقد ذلك عقدت ست جلسات جرت خلالها نقاشات حول أفضل أساليب التمويل لهذه النوعية من المنشآت كما تحدث في الجلسات مجموعة من الخبراء في مؤسسة التمويل الدولية وبعض البنوك العالمية والمحلية.

حضر الندوة ما يقارب الثلاثمائة من المسؤولين في القطاع المصرفي والمالي